الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الشريف مساعدية – سوق أهراس
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

مداخلة بعنوان:

مؤشرات التنمية الاقتصادية بولاية سوق أهراس كولاية حدودية

من إعداد الأستاذ:
ناجي حريرش

اليوم العالمي للجمارك 26 جانفي 2016

المحتويات:

أولا: مدخل للتنمية الاقتصادية والتنمية المحلية؛

ثانيا: مقومات وعوائق التنمية الاقتصادية في ولاية سوق أهراس؛

ثالثا: بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في الولاية؛

رابعا: النتائج والتوصيات.

أولا: مدخل للتنمية الاقتصادية والتنمية المحلية

- ✓ مفهوم التنمية الاقتصادية وخصائصها؛
- ✓ متطلبات نجاح التنمية الاقتصادية؛
- ✓ مفهوم التنمية المحلية ومرتكزاتها.

01- مفهوم التنمية الاقتصادية:

تعرف التنمية الاقتصادية على أنها «العملية الهادفة التي تتكامل فيها كافة القطاعات الاجتماعية والاقتصادية بهدف الوصول إلى أوضاع أفضل ومحاولة القضاء على التخلف واستئصال أسبابه، بما يمكن من رفع مستوى الدخل الوطني».

02- خصائص التنمية الاقتصادية:

- **هادفة**: أي أنها تنطلق من هدف أو مجموعة أهداف تسعى إلى تحقيقها؛
- **علمية ومنظمة**: تقوم على أسس علمية ونظرية مدروسة بعناية، ولا تكون بطريقة عشوائية بل بشكل منهجي دقيق، ومنظمة ومتابعة من طرف الجهات والمؤسسات المختصة؛
- **ايجابية ومستمرة**: لتحسين الأوضاع والارتقاء بصفة دائمة ومتواصلة.
- **شاملة ومتكاملة**: تخص جميع القطاعات والميادين التي تتكامل في ما بينها لتفعيل مجهوداتها.
- **المشاركة والاعتماد على الذات**: حيث يجب أن يعنى بها كافة الأفراد والمناطق اعتمادا على الموارد البشرية والمادية الذاتية.

03- متطلبات نجاح التنمية الاقتصادية:

- **تراكم رأس المال**: وذلك ما يتم تحقيقه من خلال عملية الاستثمار المكثف الذي يتطلب بدوره حجما معتبرا من المدخرات الحقيقية؛
- **الموارد البشرية**: ممثلة في القدرات والمواهب والمهارات والمعارف التي يمتلكها الأفراد وتدخل كعنصر في العملية الإنتاجية؛
- **الموارد الطبيعية**: ممثلة في هبات الأرض والطبيعة؛
- **التقدم التكنولوجي**: حيث أن التكنولوجيا أو المعرفة الفنية للإنتاج والمستندة على المعرفة العلمية تعتبر عنصرا حاسما في نمو الإنتاج ومستوى التقدم الاقتصادي؛
- **العناصر المؤسسية والاجتماعية**: إلى جانب ما سبق من مستلزمات التنمية الناجحة، فإن توفر العناصر الاجتماعية والمؤسساتية يساهم كثيرا في التنمية، وتخص هذه العناصر تنظيم عملية التنمية ورعاية الحوافز المتعلقة بالنمو، ولا يمكن لأحدها أن يحل محل الآخر عكس المستلزمات السابقة، وحتى تبدأ التنمية وتستدام فإن العنصر التنظيمي يكون ذو أهمية بالغة.

04- مفهوم التنمية المحلية:

هي عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة محلية معبرة عن احتياجات إقليم ما، من خلال القيادات المحلية القادرة على استغلال واستخدام الموارد، وإقناع مواطني الاقليم بالمشاركة الشعبية والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي والحكومي، بهدف رفع مستوى المعيشة لكل أفراد الاقليم.

05- أسس ومرتكزات التنمية المحلية:

- **الإدارة المحلية**: أسلوب إداري بمقتضاه يقسم إقليم الدولة إلي وحدات محلية تتمتع بشخصية اعتبارية يمثلها مجالس منتخبة لإدارة مصالحها تحت إشراف ورقابة الحكومة المركزية؛
- **المجتمع المحلي**: تجمع من المواطنين يعيشون معا ضمن اقليم معين ويؤلفون جماعة اجتماعية يربط بينهم نسق من الروابط والعلاقات والمصالح المشتركة ، وأنماط من المعايير والقيم؛
- **اللامركزية**: المقصود هنا هو اللامركزية من منظور إداري، والتي تعني قيام الحكومة بنقل صلاحياتها في شؤون تخطيط وإدارة الموارد وتخصيصها من المركز إلى الوحدات المحلية في الميدان؛
- **التمويل المحلي**: تحتاج التنمية المحلية إلى موارد مالية تغطي مختلف النفقات، ويمكن توفير هذه الموارد من عدة مصادر أهمها الضرائب والرسوم، والاعتمادات المالية كحصة من الميزانية السنوية؛
- **المشاركة الشعبية**: مشاركة المجتمع المحلي بمختلف عناصره في اتخاذ القرارات ضمن عملية التنمية ككل، وليس المشاركة الموسمية ممثلة في اختيار القيادات المحلية فقط.

ثانيا: مقومات وعوائق التنمية في ولاية سوق أهراس

- ✓ معطيات عامة حول ولاية سوق أهراس؛
- ✓ المقومات الاقتصادية وفرص التنمية في الولاية؛
- ✓ عوائق التنمية الاقتصادية في الولاية؛

01- معطيات عامة حول ولاية سوق أهراس

المساحة الاجمالية	4359 كلم 2
عدد السكان	440300 نسمة
الكثافة السكانية	101 نسمة / كلم 2
معدل النمو السكاني	1,8 % (2014)
التقسيم الإداري	10 دوائر تضم 26 بلدية
القطاعات المزدهرة	الزراعة ,السياحة ,الصناعة , المناجم
الحدود الجغرافية	شمالا ولايتي الطارف وقالمة؛ غربا ولاية أم البواقي؛ جنوبا ولاية تبسة؛ شرقا الجمهورية التونسية بشريط حدودي على امتداد 88 كلم.

المصدر: بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

02- المقومات الاقتصادية وفرص التنمية في ولاية سوق أهراس

تمتلك الولاية من الخصائص والمقومات الجغرافية، الديموغرافية والاقتصادية ما يمكنها من مواكبة التطورات الاقتصادية والإجتماعية الراهنة، وأهم المقومات التي تزخر بها الولاية ما يلي:

- إمكانيات معتبرة في مجال الزراعة ، السياحة؛ الموارد المائية، المحاجر والغابات.
- القرب الجغرافي من ولاية عنابة كمدينة كبرى ذات مرافق هامة (بمينائها ومطارها)، وكذلك الجمهورية التونسية؛
- النسبة الهامة لفئة الشباب من إجمالي سكان الولاية، حيث تبلغ نسبة السكان الذين لا تتجاوز أعمارهم 45 سنة قرابة 79 %.
- شبكة طرقات معتبرة:
  - طريق وطني على امتداد 387 كلم،
  - مسارات الولاية على امتداد 157 كلم،
  - مسارات البلدية على امتداد 1349 كلم.

03- عوائق التنمية الاقتصادية في ولاية سوق أهراس

في مقابل الامكانيات المعتبرة التي تزخر بها الولاية في إطار التنمية الاقتصادية، هناك مجموعة من العوائق التي تحول دون تحقيق نتائج هامة في هذا الإطار، وأهم تلك العوائق ما يلي:

- تضرر نسبة معتبرة من البنى التحتية، الأمر الذي يرفع من تكاليف إعادة الاعتبار؛
- الأمطار الغزيرة في شمال الولاية تتسبب بصفة موسمية متكررة في الانهيارات وانزلاق الاتربة، وتوقف أشغال العديد من ورشات البناء؛
- اهتراء شبكات الامداد بالمياه الشروب وشبكات التطهير، التي تقادمت وتتطلب عمليات إعادة اعتبار مكثفة؛
- اختناق وازدحام البنية التحتية للطرقات داخل النسيج الحضري وخارج المدينة، وذلك بسبب حركة المرور المكثفة خاصة لشاحنات نقل المعادن؛
- القدرة المحدودة للشركات المحلية ومؤسسات المنطقة على إنجاز المشاريع الكبرى.
- مشكل العقار الصناعي الذي يشكل عائقا رئيسيا للتنمية والاستثمار على المستوى الوطني والمحلي، والذي يتفاقم دوره في إرهاق عملية التنمية، خاصة إذا رافقته صعوبات في تمويل المشاريع الاستثمارية.

ثالثا: بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية لولاية سوق أهراس

- ✓ التوزيع القطاعي للمشاريع الاستثمارية للفترة 2002-2015؛
- ✓ توزيع المشاريع الاستثمارية المصرح بها في منطقة الشمال الشرقي؛
- ✓ ترتيب حصة ولاية سوق أهراس من المشاريع الاستثمارية على المستوى الوطني؛
- ✓ حصة ولاية سوق أهراس من المشاريع الاستثمارية (مقارنة مع بعض ولايات الوطن).

02- التوزيع القطاعي للمشاريع الاستثمارية المصرح بها للفترة 2002-2015

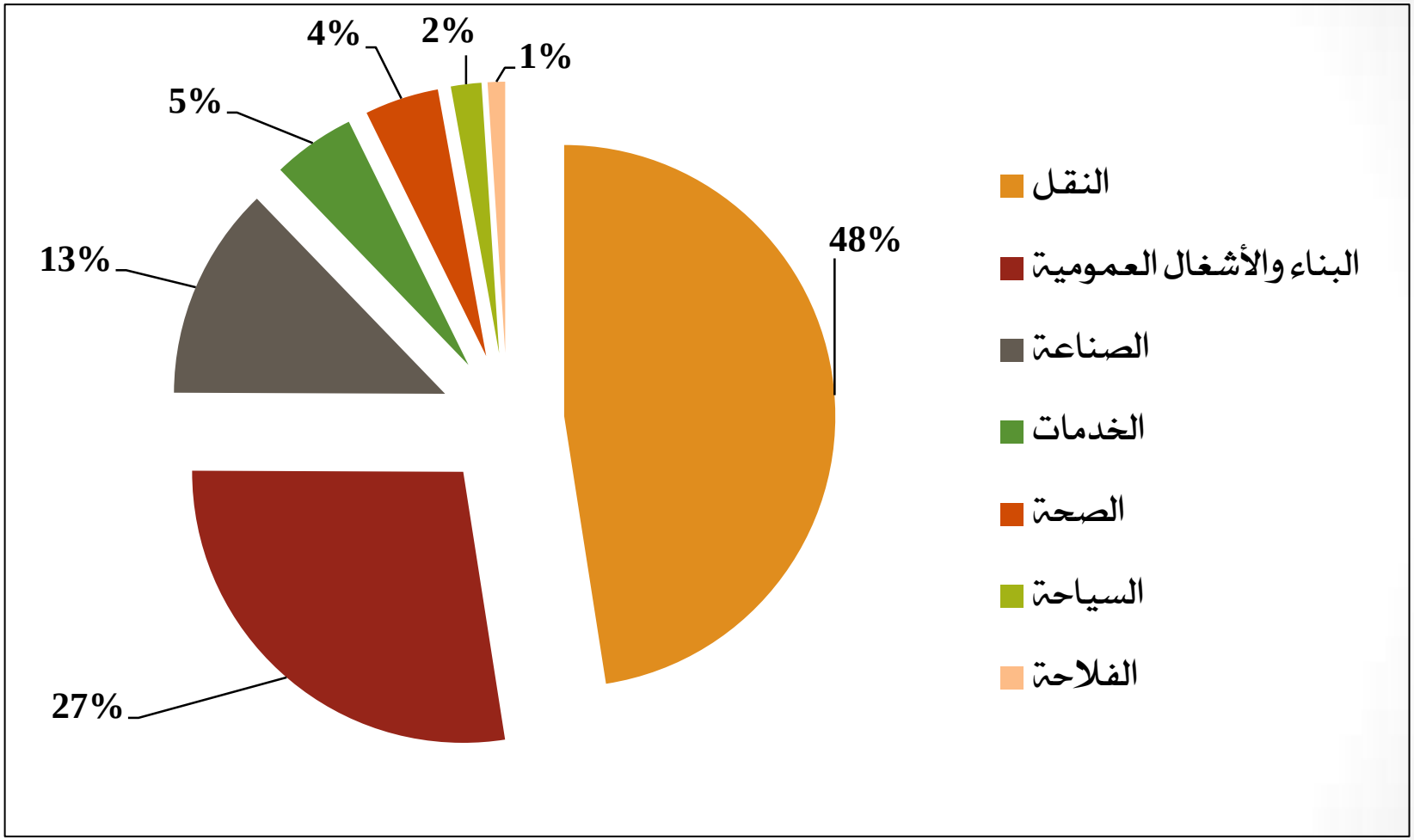

المصدر: بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

02- التوزيع القطاعي للمشاريع الاستثمارية المصرح بها للفترة 2002-2015

قطاع النشاط	عدد المشاريع		القيمة (مليون دج)		مناصب الشغل	
النقل	183	% 48	2.506	% 10	645	% 15
البناء ، الأشغال العمومية والسكن	106	% 27	4.764	% 19	1.081	% 25
الصناعة	49	% 13	11.874	% 47	1.142	% 33
الخدمات	19	% 05	1.675	% 06	282	% 07
الصحة	17	% 04	2.714	% 11	546	% 13
السياحة	7	% 02	1.697	% 07	271	% 06
الفلاحة	4	% 01	64	% 0,002	34	% 01
المجموع	**385**		**25.294**		**4.301**	

المصدر: بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

03- توزيع المشاريع الاستثمارية المصرح بها في منطقة الشمال الشرقي

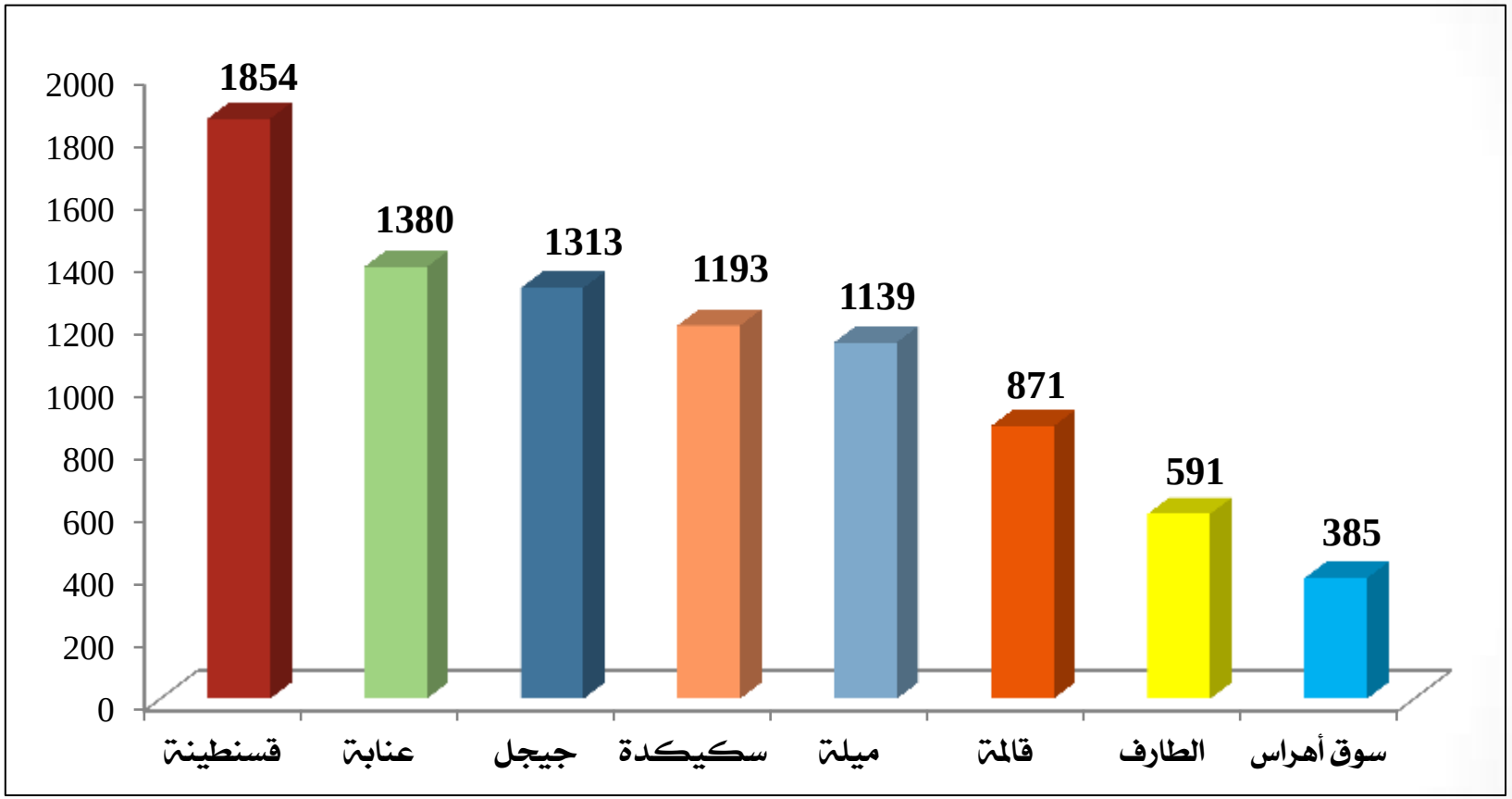

المصدر: بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

04- ترتيب حصة ولاية سوق أهراس من المشاريع الاستثمارية

المؤشـــــرات	قيمة المؤشر		الترتيب	
	المعدل الوطني	في سوق أهراس	على مستوى الوطن	منطقة الشمال الشرقي
عدد المشاريع الاستثمارية	1310	385	42	08 (الأخيرة)
القيمة الإجمالية للمشاريع الاستثمارية	248118	25294	43	
إجمالي مناصب الشغل	22543	4301	42	
عدد المشاريع/ عدد السكان	0,001	0,0008	43	
إجمالي قيمة المشاريع الاستثمارية / إجمالي عدد السكان	0,28	0,06	44	
عدد مناصب الشغل / عدد السكان	0,026	0,01	42	

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

05- حصة ولاية سوق أهراس من المشاريع الاستثمارية

(مقارنة مع مجموعة من ولايات الوطن)

نسبة عدد المشاريع إلى إجمالي عدد السكان							
المرتبة	01	02	03	.....	43	.....	48
الولاية	ورقلة	تيزي وزو	بجاية	.....	سوق أهراس	.....	خنشلة

نسبة إجمالي قيمة المشاريع إلى إجمالي عدد السكان							
المرتبة	01	02	03	.....	44	.....	48
الولاية	الجزائر	وهران	جيجل	.....	سوق أهراس	.....	خنشلة

نسبة عدد مناصب الشغل إلى إجمالي عدد السكان							
المرتبة	01	02	03	.....	42	.....	48
الولاية	الجزائر	ورقلة	وهران	.....	سوق أهراس	.....	خنشلة

رابعا: نتائج وتوصيات الدراسة

من خلال ما سبق عرضه من مؤشرات التنمية الاقتصادية لولاية سوق أهراس، يمكننا استخلاص أنه بالرغم من حساسية الولاية كمنطقة حدودية، وبالرغم من الامكانيات المعتبرة الطبيعية والبشرية التي تزخر بها، إلا أن البرامج الاستثمارية والتنموية لم تكن في مستوى التطلعات التي تضمن نجاعة وفعالية مجهودات التنمية الاقتصادية الشاملة والمتكاملة في المنطقة، حيث أن معظم المؤشرات كانت تشير إلى المرتبة المتأخرة التي تتموقع بها الولاية مقارنة مع باقي ولايات الوطن وبمستويات أقل بكثير من المعدل الوطني، وذلك ما يقودنا لطرح جملة من التوصيات التي من شأنها تعزيز وتفعيل مجهودات التنمية الاقتصادية للولاية:

- ✓ التوجه نحو تبني منهج اللامركزية في تخطيط البرامج التنموية للمنطقة؛
- ✓ تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص نظرا لما أثبته ذلك من نجاحات ضمن تجارب الدول المتقدمة والبارزة في تنمية المناطق الحدودية؛
- ✓ تبني المقاربات الحديثة للإدارة العامة التي من شأنها تكريس الجهود الإدارية لعملية التنمية وتفعيلها؛
- ✓ الاستفادة من الموقع الجغرافي لولاية سوق أهراس في تبني برامج شراكة جزائرية تونسية في المجالات الحيوية للبلدين مثل السياحة والزراعة،
- ✓ تأسيس شراكة فعلية في ميادين التكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي بين البلدين، الأمر الذي من شأنه تثمين الموارد البشرية خاصة الشابة منها، وإنشاء معاهد وهيئات تتكفل ببحث سبل التنمية المشتركة.

شكرا على حسن
الاستماع والإصغاء
Azzem Bennallag
PHOTOGRAPHY